السعودية والإمارات يواصلان العبث في تونس

بقلم: عبد العزيز المكي

لم يكن التدخل السعودي والإماراتي في الشؤون الداخلية التونسية وليد الفترة الأخيرة، السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل، إنما بدأ التدخل السعودي والإماراتي، السعودي خاصة بعيد انتصار الثورة التونسية في عام2011 ضمن ما أصطلح عليه" بالربيع العربي" وزاد هذا التدخل مع فوز حركة النهضة التونسية ذات التوجه الإسلامي بقيادة الداعية الاخواني (راشد الغنوشي)، وانعكست آثار هذا التدخل بأشكال مختلفة على الساحة التونسية، فمرة بالمظاهرات المناوئة للحكم الجديد، ومرة بتشويه الانتخابات التي جرت في هذا البلد واتهام حركة النهضة وإتباعها بالتزوير، ومرة بإثارة أو بمحاولة إثارة حرب داخلية بين الإسلاميين والعلمانيين عبر استهداف بعض البارزين في الأحزاب العلمانية، وإعلان الدواعش الذين يتلقون الأموال والدعم من النظام السعودي بالمسؤولية عنها، مثل الشخصية شكري بلعيد، واتهام جماعة النهضة باستهدافه رغم اعتراف عملاء السعودية باستهدافه وهكذا..ظل التدخل السعودي متواصلاً يجري وراء الكواليس وينمو باستمرار، ويعرقل المسيرة التونسية ونجح إلى حد كبير في تثبيت معطيات جديدة كان لها الأثر في التطورات السياسية للساحة التونسية، خصوصاً في السنوات الأخيرة، وبشكل أخص عندما تسلم القائد السبسي منصب رئاسة الجمهورية، وشكل حزبهُ (نداء تونس) ائتلافا مع حركة النهضة الإسلامية، حيث اتخذ هذا التدخل مستويات جديدة، باتت تترك آثارها بشكل مباشر الذي يقوده ابن الرئيس حافظ القائد السبسي، وأعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى أن القائد السبسي، هو من أعوان الرئيس السابق زين العابدين بن علي نزيل السعودية وحليف الغرب والكيان الصهيوني، ولذلك لا أستبعد، بل يمكن أن أقطع بأن هناك تنسيق وتعاون خفي وكبير بين النظام السعودي وحزب القائد السبسي وقياداته من أجل تشويه حركة النهضة، بل وشيطنة قياداتها ورموزها وتحميلها المسؤولية عن إخفاق النظام الثوري في تحقيق أهداف الجماهير التونسية في التخلص من أجل ضرب هذه الحركة ومحاصرتها وإبعادها جماهيرياً عن الساحة السياسية التونسية ومنعها في لعب دور قيادي أو مشابه ذلك، وهو الدور الذي لعبته بعد ما فازت في أول انتخابات أجْريت في تونس بعد انتصار الثورة التونسية، وقد تجلّى هذا الكيد السعودي في إقدام القائد السبسي وحزبه على العديد من الخطوات في الإطار المشار اليه، ومنها ما يلي:

1ـ إعلان الرئيس الباجي قائد السبسي، أواخر ايلول الماضي، انتهاء التوافق الذي ظل سارياً مع حركة النهضة، منذ إنتخابات2014، ذلك بعد خروج الصراع إلى العلن بين رأس السلطة التنفيذية (السبسي والشاهد)، على خلفية انهيار حركة النهضة صاحبة الكتلة الأكبر في البرلمان، إلى ما أسمته الاستقرار

الحكومي، حيث رأت الحركة يومذاك انه لا يمكن الخضوع إلى تقلبات موازين القوى داخل حزب نداء تونس، وعارضت حينها الدعوات التي أطلقها هذا الحزب والاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) وأحزاب أخرى لرحيل الشاهد وحكومته..وكان الشاهد قد نال ثقة البرلمان وصادق على تشكليه الحكومية بدعم من حركة النهضة، وبدعم جزء كبير من حزب نداء تونس،وذلك في تشرين الثاني الماضي..

2ـ لم تمضِ أيام قليلة على إعلان السبسي فض توافقه وحزبه مع حركة النهضة، حتى أعلنت هيئة الدفاع في قضية اغتيال الناشطين، شكري بلعيد ومحمد البراهمي، كشف ما وصفتها بأنها "غرفة سوداء" في وزارة الداخلية، تحوي مستندات خطيرة تثبت وجود تنظيم سري تابع لحركة النهضة، مكلف، بحسب إدعاء هذه الهيئة، بملاحقة سياسيين وعسكريين وأمنيين والتصنت عليهم، ومتورط- أي التنظيم السري- بحسب مزاعم الهيئة، في حادثتي الاغتيال المذكورتين، ويعني ذلك بحسب ما ذكره بعض المحللين، تسخير الأمن والقضاء في خدمة الصراعات السياسية، ويتضح من إثارة هذه الاتهامات، محاولة شيطنة حركة النهضة وخلق المبررات الرامية إلى تنفير الناس منها ومحاصرتها كما أشرنا فيما سبق من السطور. هذا وكان وزير الداخلية في حكومة الشاهد قد نفى وجود مثل هذه الغرفة السوداء في وزارته، إلا أن النفي لم أيسدل الستار عن القضية، بل ظل الرئيس السبسي وحزبه نداء تونس يواصل مجرياتها، حتى وصلت الخلافات بين الطرفين على خلفية هذه القضية إلى اتهام السبسي حركة النهضة بأنها وجهت اليه تهديداً في بيانها الذي أصدرته رداً على اتهامات هيئة الدفاع.

3ـ لم تقف الأمور عند هذا الحد، بل عمد الأمين العام لحزب نداء تونس سليم الرياحي، إلى رفع دعوى لدى القضاء العسكري ضد رئيس الحكومة يوسف الشاهد وسياسيين ونواب ومسؤولين في الأمن الرئاسي، بتهمة التخطيط للقيام بانقلاب يطيح بالرئيس السبسي، وقالت مصادر من حزب نداء تونس أن انقلاب الشاهد المزعوم، يتمثل أساساً، في الاستحواذ على أجهزة الدولة واستقطاب جزء من نواب حزب نداء تونس ضمن كتلة الائتلاف الوطني الداعمة له، وفي مرحلة قادمة استخدام القوة لبسط نفوذه على الدولة وعزل الرئيس.. واللافت أن سليم الرياحي كما ذكر المهتمون بالموضوع، لم يشر إلى أية وثائق أو أدلة تؤكد أو تدعم اتهاماته المذكورة إلى رئيس الحكومة المحسوب على حركة النهضة.

4ـ وبينما تزداد الخلافات السياسية بين حركة النهضة وجماعة الباجي قائد السبسي فأن السعودية تحاول إغراق البلد في العمليات الإرهابية من خلال التيارات الداعشية التي ترتبط بالسعودية فكرياً وتتلقى منها الدعم المادي والتسليحي لضرب البنية الأمنية والأجتماعية في تونس، وذلك ما يؤشر إليه، عثور الأجهزة الأمنية على مخازن أسلحة في محافظة سيدي بوزيد، لأن لهذه المحافظة رمزية خاصة، فهي المحافظة التي انطلقت منها الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي المستبد، ففي السادس من

الشهر الجاري (كانون الأول)، تمكنت قوات الأمن الوطني بالمحافظة المذكورة من الكشف عن مستودع لصنع الأسلحة، في منطقة الأسودة التابعة للمحافظة، ووجدت فيه ذخيرة تستعمل في صنع المتفجرات، وحزاماً ناسفاً، وسكاكين، ورمانة يدوية، وصواعق، وأجهزة تحكم عن بعد، وبندقية، ولاقط طاقة شمسية، واسلاكاً وعدد آخر من المواد، ووفق الجهات الرسمية التونسية، ألقى القبض على 10شخصاً، شارك عدد منهم في عمليات إرهابية سابقة، وبينهم مطلوبون للعدالة، في حين لاذ شخصان بالفرار منهم الى جبال سيدي بوزيد. هذا وقدم أحد الإرهابيين المحتجزين معلومات عن أن الجماعة التي ينتمي إليها أخفت أسلحة ومتفجرات تحت التراب بغية استعمالها لاحقاً في عمليات إرهابية، وعلى أثر ذلك قامت قوات الأمن في المحافظة بتطويق المحافظة بالكامل لكشف هذه الأسلحة، حيث وصفت هذه الأسلحة بأنها الأضخم والأخطر من نوعها مقارنة بالكميات التي سبق أن ضبطت في العمليات الأمنية السابقة، وفي هذا السياق قال الناطق الرسمي باسم السلك القضائي لمكافحة الإرهاب سفيان السليطي، أنه تم بذلك إفشال مخطط إرهابي كان يستهدف مقرات هامة وأماكن حساسة، مشيراً إلى أن المحجوز- في إشارة إلى الأسلحة والمعدات الحربية التي تم ضبطها- أكبر دليل على نوعية العمليات التي كانوا يخططون لها.

5ـ استخدم النظامان السعودي والإماراتي العوز المادي وتردي الأوضاع الاقتصادية للشعب التونسي بسبب أخطار الحكومات المتعاقبة التي تولت إدارة البلاد بعد الثورة، بسبب فساد بعض رموزها، وأيضاً بسبب نفوذ بقايا النظام السابق والتدخلات الإقليمية والدولية من خلال هؤلاء، والذين كان لهم الأثر الكبير في تعثر مسيرة النظام الثوري ومحاولة إبعاد الناس عنه، وتهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، للانقضاض عليه، كما حصل ذلك في مصر واليمن وليبيا..هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توظيف السعودية والإمارات لهذا التردي في الأوضاع الاقتصادية، بربط الاقتصاد التونسي بهما من خلال التبرعات والقروض، لأن من شأن ذلك أن يضمن لهما النفوذ والتأثير في الأوضاع السياسية بحسب ما تقتضيه أجنداتهما الرامية إلى الانقضاض على النظام الثوري والتخلص منه كما تخلصا منه في مصر.. وفي هذا السياق صرح يوسف الشاهد رئيس الوزراء التونسي يوم16/12/2018، أن السعودية تعهدت بمساعدة مالية لبلاده بنحو 830 مليون دولار، وقال الشاهد أن مبلغاً قدره 800مليون دولار من المتوقع أن يستخدم لتمويل الميزانية، بينما سيتم تمويل التجارة الخارجية بمبلغ 230 مليون دولار، وستذهب100مليون دولار لتمويل مشروعات..

6ـ حاول النظامان السعودي والإماراتي تفجير الوضع التونسي من خلال تحريك الناس وراء مجموعة تلبس السترات الحمراء، وذلك تزامنا مع ذكرى الثورة التي أطاحت بالنظام الدكتاتوري السابق، وقد روج لهذه المجموعة على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل لافت، حيث اكتظت هذه المواقع بالدعوات إلى دعم هذه المجموعة والطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية، والمعيشية، ذلك فضلاً عن الخطابات والمهرجانات التي

تخللتها الخطب والدعوات لخروج الجماهير، للمطالبة (بحقوقها)، حيث كانت حركة النهضة المستهدف الأساسي من كل هذا النشاط الذي دعمه الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث أنضم هذا الشارع التونسي ضد حركة النهضة!

على أن المحاولة فشلت، فلم تنجح مجموعة (السترات) الحمراء في جذب الناس، لأنهم عرفوا أنها لم تتحرك من أجلهم ومن أجل معاناتهم الاقتصادية والمعيشية، وإنما من أجل الرئيس وابنه لكي يستحوذان على كل مفاصل السلطة والعودة بتونس إلى الوراء، إلى النظام الدكتاتوري، مثلما تريد السعودية والإمارات!!

على أي حال، بات التدخل السعودي والإماراتي معروفاً ومكشوفاً للرأي العام، خصوصاً بالنسبة للتونسيين، ففي عام2014، وقبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية بأسابيع قليلة تم تسريب وثائق تثبت أن الإمارات حولت دعماً مالياً ولوجستيا، تضمن أسطول من السيارات المصفحة، إلى المرشح الرئاسي الباجي قائد السبسي ومرشحين آخرين، وهو ما اعترف به قياديون في حزب الرئيس التونسي، حزب نداء تونس.. وفي جديد هذه التدخلات استقبل السبسي في 29/11/2018، رجل الأعمال المصري، نجيب ساويرس في قصر قرطاج، وهذا الشخص كان قد لعب دوراً بارزاً في إجهاض ثورات مصر وليبيا ودول أخرى.. ولم يكتف ساويرس بلقاء الرئيس، بل التقى قيادات حزب نداء تونس الذي يرأسه ابن الرئيس، منهم هذا الأخير، وفي28/11/2018 استقبل السبسي الرئيس ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في قصر قرطاج، على الرغم من الرفض الشعبي لزيارة بن سلمان، وهو الرفض الذي اضطر هذا الأخير على اختصار زيارته لعدة ساعات، لكنه ترك في تونس ثلاثة خبراء سعوديين، على ما يبدو، من أجل مواصلة الجهد السعودي الإماراتي الرامي إلى تغيير الأوضاع في تونس، عبر رسم الخطط ووضع الأساليب لتحقيق هذا الهدف الخبيث، ذلك إضافة، إلى مجيء السفير الإماراتي راشد محمد جمعة المنصوري، الذي تسلم السبسي أوراق اعتماده في الثالث من كانون الأول الجاري، والمنصوري كان قنصلاً لبلاده في كردستان العراق، وقام بأدوار مثيرة للجدل، أثناء تنظيم استفتاء انفصال الإقليم عام2017، حيث تذكر التقارير أن لهذا القنصل الدور الفعال في تشجيع مسعود البارزاني على إجراء الاستفتاء، وقام بعمليات دعم وتمويل لهذا الاستفتاء، وكان يتدخل بشكل سافر في الشؤون العراقية الداخلية، ولا نستبعد أن يكون دوره في تونس مكملاً للخبراء السعوديين الذين تركهم بن سلمان في تونس لمساعدة الرئيس السبسي وحزبه في الانقلاب على حركة النهضة والقضاء على التجربة التونسية.. وهو الأمر الذي أشار إليه الكاتب البريطاني والصحفي ديفيد هيرست، بصراحة في مقال له في صحيفة ميدل إست آي، في عددها الصادر في منتصف الشهر الجاري، تحت عنوان (تونس أمام خطر انقلاب مدعوم خليجياً، هل سيسمح العالم بذلك؟)، قال فيه هيرست، "أن وجود حركة إسلامية سلمية ممثلة بحركة النهضة في تونس تعتبرها الدكتاتوريات في الدول الخليجية ومصر شوكة في خاصرتها، وتسعى

هذه الدكتاتوريات للقضاء على التجربة الديمقراطية الهشة في تونس". وأشار هيرست إلى الخبراء السعوديين الخاصين الذين خلفهم بن سلمان ورائه في تونس، والى السفير الإماراتي راشد محمد المنصوري، معتبراً أن هذا التحرك يصب في إطار محاولات الانقلاب الخليجية على التجربة التونسية بإزاحة حركة النهضة عن المشهد السياسي في تونس، ومؤكداً أن الباجي قائد السبسي الذي قاوم إغراءات أنظمة خليج قبل أربعة أعوام، لم يعد الآن يقاومها..

أما لماذا كل هذا الجهد الخبيث الذي تقوم به السعودية والأمارات لتخريب التجربة التونسية بعد نجاحهما في تخريب التجارب الأخرى في مصر واليمن وليبيا!؟ أرى هناك أسباب كثيرة تقف وراء هذا الجهد، منها ما يلي:

1ـ يريد النظامان السعودي والإماراتي إرسال رسالة لشعبي المملكة والإمارات، وبقية الشعوب العربية في الدول الخليجية المجاورة، أن أي تحرك ضد هذه الأنظمة الاستبدادية لا يقود إلا إلى الفوضى والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

2ـ لا يريد هذا النظامان تجذر وتطور التجربة الديمقراطية في تونس، فرغم النواقص والمشاكل التي تعتري هذه التجربة إلا أنها تعتبر تجربة رائدة، صمدت لحد الآن بوجه التدخلات الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن تطورها وصقلها من الأخطاء يجعل منها بنظر آل سعود وآل زايد نموذجاً ملهماً لبقية شعوب المنطقة سيما الشعبين المصري والليبي، وهذا ما يشكل بنظر هؤلاء المستبدين خطراً عليهم وعلى عروشهم، خصوصاً مع الرمزية التي تتمتع بها تونس، لأن ثورات ما يسمى بالربيع العربي انطلقت بداية من تونس، ثم انطلقت إلى الدول العربية الأخرى.

3ـ إن السعودية لا تريد نموذجاً ديمقراطياً عربياً يتبنى إسلاماً (سنيا) معتدلاً، على شاكلة حركة النهضة، لأن هذا النموذج سيكون ملاذ الشعوب الإسلامية (السنية) من إسلام السعودية الوهابي التكفيري والمتطرف، هذا أولاً، وثانياً، أن هذا النموذج الذي سوف يستقطب المسلمين السنة سوف يحاصر الإسلام السعودي ويفرض عليه العزلة، وهذا ما يتنافى مع الجهد السعودي الصهيوني الحالي والذي يتمحور حول تعميم النموذج السعودي للإسلام، لتشويه الإسلام من ناحية، ومن ناحية، ومن ناحية أخرى أن احتكار النظام السعودي لتفسير الإسلام ورؤيته لشؤون الأمة سوف يسمح لآل سعود بتصدير النسخة الأمريكية الصهيونية للإسلام وتعميمه على الأمة، ومن الجدير الإشارة هنا إلى أن النظام بدأ برسم معالم هذا الإسلام منذ مجيء الملك سلمان وابنه محمد. وتلك النسخة، كما بات واضحاً من خلال فتاوى الوهابية علماء البلاط الملكي، ومن خلال الإعلام السعودي وتصريحات بن سلمان وبعض أفراد جوقته، تنسجم إنسجاماً

تاماً مع الطروحات الصهيونية الأمريكية في المنطقة والرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية والى تدمير هوية الأمة وتراثها ومقدساتها وبإسم هذه النسخة من الإسلام، وأيضاً بتمويل سعودي وتوظيف لكل إمكانات المملكة الأخرى في هذا الأطار!

إن تصفية السعودية والإمارات للتجربة التونسية، يحول تونس بنظرهما إلى مجرد رقم يضاف إلى مصر وليبيا وحتى اليمن، يسخرانه في خدمة المصالح السعودية الإماراتية وطموحات هذين النظامين ومطامعهما في ثروات هذا البلد، وأيضاً توظيف إمكاناته في خدمة المصالح الأمريكية الصهيونية في المنطقة!